التخطـي في النحو العربي

(دراسة تـأصيليـــة في المفهوم والمصطلح والنيـابة عن مصطلح الزيـادة)

د. أحمد بن محمد بن عبدالله هزازي

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

التخطـي في النحو العربي
(دراسة تـأصيليـــة في المفهوم والمصطلح والنيابة عن مصطلح الزيادة)

د. أحمد بن محمد بن عبدالله هزازي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

يتلخص هذا البحث في وجود مصطلح نحوي تحرج العلماء منه كثيراً، وكان لهم إزاءه مواقف متباينة قبولاً ورفضاً وتوسطاً بين هذا وذاك، ذلكم المصطلح هو مصطلح (الزيادة) الذي نال حظاً غير قليل من كلام النحويين المتقدمين منهم والمتأخرين، ومرد تحرج النحويين من مصطلح (الزيادة) خوف إطلاقه على شيء من كتاب الله تعالى، وحقٌّ لهم ذلك.

ومن أجل رفع ذلك الحرج سعى البحث إلى إيجاد مخرج مناسب للخروج من ذلك الحرج بتوظيف كلمة (التخطي) الواردة في بعض المؤلفات النحوية ابتداء من كتاب سيبويه وجعلها مصطلحًا يحل محل مصطلح الزيادة، وقد عَرَضَ البحثُ أسباب التخطي وموانعه وأنواعه، وقدَّم لذلك أمثلة وشواهد توضحه وتؤصله، وعزَّزَ ذلك بنماذج تطبيقية توضح المراد، وتدفع الإيراد، هذا ويأمل البحث أن ينتشر مصطلح (التخطي) بين الباحثين؛ ليألفوه ويستعملوه في إعرابهم لا سيما إعراب القرآن الكريم، وفي ذلك خدمة لكتاب الله تعالى الكريم.

ولا أدَّعي أني بلغت الغاية أو أوفيت على النهاية، وحسبي أني اجتهدت آملاً من الله تعالى وراجيًا له أن يقدم هذا البحث حلاً لمشكلة تَحَرَّجَ منها العلماء كثيراً، وها أنا ذا أضعه بين أيدي الباحثين ليدلوا بدلائهم ويطرحوا آراءهم تتميماً للبحث أو تقويمًا، فالمرء قليل بنفسه كثير بإخوانه، وما هذا البحث إلا لبنة في هذا الموضوع أرجو أن تتبعه لبنات ليكتمل البناء، والحمد لله تعالى، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والله تعالى الموفق.

تقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فلا يزال النحو العربي غضًا طريًا، من هز شجرته تساقط عليه رطبًا جنيًا، ولا إخال تلك المقولة التي تتردد على لسان فئام من الناس، وهي قولهم (نضج النحو واحترق) إلا مثبطة للباحثين مقعدة لهممهم.

وتلك المقولة – كما ترى- تتكون من جملتين: أولاهما صحيحة؛ لأن النحو قد نضج واستوى على سوقه، لكنه يحتاج إلى مَن يجني ثمره اليانع بحلم وأناة؛ لتسلم الثمرة من آفات الحصاد.

وثانيتهما جانبها الصواب، فلم يحترق النحو، ولن يحترق؛ لأن موضوعه الكلام العربي، والكلام العربي محفوظ بحفظ الله تعالى لكتابه الكريم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]

إذا تقرر ذلك فإني أقدم هذا البحث ليكون ثمرة من ثمار الحدائق الغَنّاء التي نبت فيها النحو ونما.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة هذا البحث في وجود مصطلح نحوي تحرج العلماء منه كثيرًا، وكان لهم إزاءه مواقف متباينة قبولًا ورفضًا وتوسطًا بين هذا

(١) الحجر: ٩.

وذاك، وسترى تلك المواقف مفصلة في أثناء هذا البحث، إن شاء الله تعالى.

ذلكم المصطلح هو مصطلح (الزيادة) الذي نال حظًا غير قليل من كلام النحويين المتقدمين منهم والمتأخرين، ولا يزال حبله ممدودًا ومجال القول فيه موجودًا.

ومرد تحرج النحويين من مصطلح (الزيادة) خوف إطلاقه على شيء من كتاب الله تعالى، وحقَّ لهم ذلك، وإليك هذا النص الذي يبين الأمر، وهو من جملة الأسباب الداعية إلى الشروع في هذا البحث.

قال مكي القيسي[1] (ت٤٣٧هـ): "قَوله: ﴿...أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ...﴾[2] نصبت (أيًّا) بقضيت، وَ (مَا) زَائِدَة للتَّأْكِيد، وخفضت الْأَجَلَيْنِ بإضافة (أَي) إليهما. وَقالَ ابن كيسَان (مَا) فِي مَوضِع خفض بإضافة (أَيٍّ) إليها، وَهِي نكرَة، و(الأجلين) بدل من (مَا). كَذَلِك قَالَ فِي قَوْله ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[3] إنَّ (رَحْمَة) بدل من (مَا)، وَكَانَ يتلطف فِي أَن لَا يَجْعَل شَيْئا زَائِدًا فِي القرآن، وَيخرج لَهُ وَجهًا يُخرجهُ من الزِّيَادَة".

ففي هذا النص نجد أن ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) كان حريصًا كل الحرص على عدم إطلاق كلمة (الزيادة) على أي حرف من حروف

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٥٤٣/٢، ونقل ذلك عنه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٢٧١/١٦.

(٢) القصص: ٢٨.

(٣) آل عمران: ١٥٩.

القرآن الكريم، كما أنه يبحث لما يقول عنه غيره إنه زائد عن وجه يخرجه من الزيادة إلى بر السلامة، وذلك من تورعه، رحمه الله تعالى.

وثمة أمر آخر جذب انتباهي إلى مشكلة البحث ألا وهو سؤال بعض الطلاب عند إعراب بعض الآيات القرآنية: كيف نقول عن شيء من القرآن الكريم إنه زائد؟! فأجيبهم جوابًا شعرت أنهم لم يقتنعوا به، وأحسست أني صبرتهم تصبيرًا، وما شفيت لهم غليلًا؛ ذلك أني أقول لهم ما يقوله غيري: هذا مصطلح نحوي، والمراد أنَّ الإعراب يستقيم مع عدم ذكر هذه الكلمة، ولا نريد أن الكلمة زائدة؛ إذ لا يجوز أن يقال عن شيء من كتاب الله تعالى إنه زائد.

وبين الفينة والأخرى يراودني سؤالهم فأحاول أن أبحث عن حل يزيل الإلباس ويدفع الوسواس حتى يسر الله تعالى بمنه وفضله الوقوف على مصطلح (التخطي) فآن لي أن أقول للطلاب: - الذين سألوا ويسألون السؤال الآنف ذكره- إليكم الجواب أيها الطلاب[1].

ومن أجل تحقيق بغيتي كان من المناسب وضع مبحثين يميطان اللثام عن هذا المصطلح ومن ثَمَّ الوصول إلى لب البحث وعماده وهو توظيف مصطلح التخطي ليحل محل مصطلح الزيادة، وهذا أوان الشروع في البيان، وما توفيقي إلا بالله، وعليه التكلان.

---

(١) بهذه المناسبة أدعو نفسي وزملائي الأساتذة إلى الاهتمام بأسئلة طلابنا وإعطائها حقها ومستحقها من العناية، والبحث لها عن إجابة وإن تأخر زمانها، وليس لمعترض أن يقول: تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز؛ لأننا لم نكن نمتلك البيان، والبحث سبيل من سبله، وأن نذكر الجواب –وإن تأخر وقته- خير من ألا نذكره.

أسباب البحث:

للبحث أسباب، منها:

١- وجود مشكلة تتطلب إيجاد حل ملائم لتجاوزها.

٢- الرغبة في متابعة العلماء الذين تحرجوا من إطلاق (الزيادة) على شيء من كتاب الله تعالى، وحاولوا البحث عن مخارج للسلامة من القول بالزيادة.

٣- محاولة الخروج من التناقض الموجود في قول بعض معربي القرآن الكريم عن بعض كلماته: زائدة إعرابًا لا معنى، وهم يقولون: الإعراب فرع المعنى، فكيف يكون الإعراب فرع المعنى، والمعنى يقتضي وجود الكلمة والإعراب يحكم بزيادتها؟!، ويتردد عندهم: (زائد للتوكيد) فكيف يكون الزائد مؤكدًا؟!. فكأننا نقول: هذا ينبغي أن يكون غير موجود؛ للتأكيد، وفي هذا جمع بين المتناقضين، وهو ممنوع عقلًا. وأضرب لذلك مثالًا بما ذكره السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ...﴾[١]، قال[٢]: "... وكأنَّ مَنْ يَدَّعي فيها أنها غيرُ مزيدةٍ يَفِرُّ من هذه العبارة في كلام الله تعالى، وإليه ذهب أبو بكر الزبيدي، كان لا يُجَوِّزُ أن يقال في القرآن: (هذا زائدٌ) أصلًا. وهذا فيه نظرٌ، لأنَّ

(١) آل عمران: ١٥٩.

(٢) الدر المصون ٤٦٢/٣.

القائلين بكون هذا زائدًا لا يَعْنُون أنه يجوزُ سقوطُه ولا أنه مهمل لا معنى له، بل يقولون: زائدٌ للتوكيد، فله أُسْوَةٌ بسائر ألفاظ التوكيد الواقعة في القرآن".

٤- جِدَّة الموضوع، وعدم تناوله في دراسات سابقة، حسب علمي.

٥- وجود كلمة (التخطي) في بعض المؤلفات النحوية ابتداء من كتاب سيبويه مما يحتم على الباحثين توظيف هذه الكلمة توظيفًا يخدم النحو، وهذا البحث استثمار لتلك الكلمة ومحاولة للإفادة منها.

٦- الإسهام في تطوير نظرية العامل[1]؛ وذلك لأنها نظرية اجتهادية من النحويين؛ وغايتهم منها أن يتكلم متعلم العربية على وفق سنن العرب في كلامهم، وإذا كانت هذه النظرية اجتهادية فهي قابلة للنظر والتعديل والتقويم والتطوير بما يخدم اللغة العربية لا بما يهدمها، ومن هنا جاء هذا الطرح ليقدم اجتهادًا أرجو من الله تعالى أن يكون في محله، خالصًا لوجهه الكريم، خادمًا لكتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ.

٧- ما ذكره سيبويه (ت ١٨٠هـ) عن العرب من أنهم قد يستغنون بالشيء عن شيء آخر، وتردد ذلك في كتابه، ومما قاله في هذا: "وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنّهم يقولون يَدَعُ ولا

(١) إذا قبلنا فكرة أنَّ الكلمة ترفع وتنصب وتجر، فلنقبل فكرة أنَّ هذه العوامل قد تتخطى ما بعدها لتعمل فيما يليه، وهذا تطوير لنظرية العامل يتسق مع المبدأ الذي قامت عليه.

يقولون وَدَع، استغنوا عنها بتَرَكَ. وأشباهُ ذلك كثير"[1]، وقال: "... لأنَّهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتىَّ لا يدخلوه في كلامهم"[2]، وقال أيضًا: "وربما استُغني عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل، وذلك قولهم: طردته فذهب، ولا يقولون: فانطرد ولا فاطَّرد. يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه"[3]. ومما يستنبط من هذا النص إمكان الاستغناء عن مصطلح (الزيادة) بمصطلح (التخطي).

أهداف البحث:

للبحث أهداف، منها:

١- خدمة كتاب الله تعالى بتناول موضوع ذي علاقة مباشرة بإعرابه.

٢- رفع الحرج الناشئ عن استعمال مصطلح (الزيادة) في إعراب القرآن الكريم.

٣- تقديم مصطلح (التخطي) ليكون مصطلحًا بديلًا لمصطلح (الزيادة)، وهذا هو الهدف الرئيس لهذا البحث.

٤- بيان مفهوم مصطلح (التخطي) الذي ورد في كلام بعض النحويين عرضًا دون قصدٍ إلى المصطلح.

---

(١) كتاب سيبويه ١/٢٥.

(٢) كتاب سيبويه ٣/٦٤٦.

(٣) كتاب سيبويه ٤/٦٦.

٥- نشر مصطلح (التخطي) بين الباحثين؛ ليألفوه ويستعملوه في إعرابهم لا سيما إعراب القرآن الكريم.

منهج البحث وخطته:

أفاد هذا البحث من بعض المناهج: كالاستقرائي والوصفي والتاريخي، وتَكَوَّنَ من مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث: خصصت المبحثين الأولين منها للحديث عن التخطي عامة دون ربطه بالزيادة، ثم استثمرت مصطلح (التخطي) ليكون بديلًا عن مصطلح الزيادة، مع ذكر بعض التطبيقات على ذلك كما ستراه مبينًا في المبحثين الثالث والرابع، وأنهيت البحث بخاتمة وثبتٍ للمصادر والمراجع.

* * *

التمهيد

يتضمن التمهيدُ التعريفَ بمصطلح التخطي في اللغة والاصطلاح حتى يتبين مفهومه للقارئ الكريم ويتضح المراد به عند إطلاقه فيما يأتي من البحث.

وأود بين يدي هذا التمهيد أن أشير إلى ملحوظة مهمة هي أنَّ معظم حديثي عن تعريف التخطي اصطلاحًا، وعن أنواعه وأسبابه وموانعه هو اجتهاد مني[1]؛ لذلك قلَّت الإحالة إلى مصادر أو مراجع في تلك المواضع، ومن الله تعالى ألتمس العون والتوفيق.

١- مصطلح التخطي لغة:

التخطي لغة[2]:

(خَطا) يخطو خطوًا، وَ (تَخَطَّاهُ) تَجَاوَزَهُ. يُقَالُ: تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إذا تجاوزها، ومن هذا يتبين أنَّ التخطي لغةً التجاوز.

٢- التخطي اصطلاحًا:

في ظل المعنى اللغوي يمكن أن يُعَرَّف التخطي اصطلاحًا بالآتي:

تَجاوزُ العامل النحوي كلمةً ما أو جملةً، وَوقوعه على لاحقٍ أو سابق، دون وصفِ المُتَخَطَّى بالزيادةِ أو ما يرادفها.

---

(١) مَرَدُّ ذلك إلى أنَّ النحويين لم يذكروا التخطي على أنه مصطلح نحوي، وإنما ذكروه عرضًا، كما سيأتي بيانه في المبحث الأول، إن شاء الله تعالى.

(٢) ينظر: الصحاح (خطا) ٦/٢٣٢٨، ولسان العرب (خطا) ٤/١٤٨.

شرح التعريف:

تجاوز: المراد به الانتقال من موضع لآخر.

العامل النحوي: المراد: العمل الذي يحدثه العامل من رفع أو نصب أو جر أو جزم.

كلمةً ما: المراد: الاسم أو الفعل أو الحرف، التي هي أقسام الكلمة.

جملة: المراد ما تكون من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، وفي حكم الجملة شبه الجملة.

وقوعه: أي: وقوع عمل العامل، وإنما لم أقل: وظهوره لأنه قد يقع على المبنيات أو الأسماء المقصورة فيكون الأثر الإعرابي غير ظاهر، مع وجوده تقديرًا.

لاحق، أي: بعد الكلمة المتخطاة.

سابق: أي: قبل الكلمة المتخطاة.

دون وصف: أي: من غير أن ننعت الكلمة أو الجملة التي تجاوزها الأثر الإعرابي.

بالزيادة: بأن تعرب بأنها: زائدة، وإنما يقال عنها: متخطاة مثلًا.

أو ما يرادفها: أيْ: ما يرادف الزيادة من المصطلحات الأخرى، مثل: الإلغاء أو الإقحام أو الصلة أو الحشو.

ومن التعريف السابق للتخطي يتبين أنَّ أركان التخطي ثلاثة:

١- مُتَخَطٍ: (اسم فاعل) من (تَخَطَّى)، وهو العامل النحوي.

٢- مُتَخَطًّى: (اسم مفعول) من (تخطى)، وهو الكلمة أو الجملة المتخطاة، وهي التي تجاوزها العامل، وبذلك تكون لا محلَّ لها من الإعراب.

٣- متخطى إليه: الكلمة التي يتخطى العاملُ غيرَها إليها.

وهذا توضيح لتلك الأركان:

قال الله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ... ﴾ (١).

في هذه الآية الكريمة تتبين أركان التخطي الثلاثة، وهي:

المتخطي: الباء، الذي يعمل الجر.

المتخطَّى (ما)؛ لأنَّ الإعراب تخطاها إلى ما بعدها، ومن الأهمية أن يقال عنها: متخطاة، ولا توصف بالزيادة.

المتخطى إليه: (رحمةٍ)؛ لأنَّ عمل الباء ظهر على آخرها.

* * *

(١) آل عمران: ١٥٩.

المبحث الأول: إيراد النحويين للتخطي وأنواعه.

المطلب الأول: إيراد النحويين للتخطي:

لم أكن بدعًا في ذكر (التخطي)، فقد ورد في تضاعيف كلام النحويين، ولكنهم لم يبرزوه كما أبرزوا غيره من المصطلحات النحوية، ولم يكن شائعًا بينهم كما هو شأن المصطلحات النحوية الأخرى، ، يزاد على ما تقدَّم أن التخطي لم يرد في كلام النحويين على أنه مصطلح بل ورد في كلامهم ورودًا عارضًا، ولعل ذلك ما صرف المتأخرين عن استعماله في الإعراب.

ولعلَّ هذا البحث يحيي الموات، ويميط اللثام عن مصطلح (التخطي)، وإني لأرجو من الله تعالى أن يتخطى هذا البحثُ الكتابَ الذي يُرْقَمُ فيه إلى الباحثين والمعربين - لا سيما أولئك الذين يعربون شيئًا من آيات الذكر الحكيم- فيشيعونه في بحوثهم وكتبهم.

وإليكم طائفة من النحويين الذين أشاروا إلى (التخطي):

١- قال سيبويه[(١)]: "وزعم الخليل ويونس أنه لا تلحق هذه اللامُ مع كل فعل. ألا ترى أنك لا تقول: وعدتك إنك لخارجٌ، إنما يجوز هذا في العلم والظن ونحوه، كما يبتدأ بعدهنَّ أيُّهُمْ. فإن لم تذكر اللام قلت: قد علمت أنَّهُ منطلقٌ، لا تبتدئه وتحمله على الفعل، لأنه لم يجئ ما يضطرك إلى الابتداء، وإنما ابتدأت إنَّ حين كان غير جائز أن تحمله على الفعل، فإذا حسن أن تحمله على الفعل **لم تَخَطَّ الفعلَ إلى غيره**".

---

(١) كتاب سيبويه ١٤٩/٣.

ومراده بـِ (لم تخط الفعل إلى غيره): لم تتجاوزه إلى غيره. وقد جاء عرضًا، ولم يكن مصطلحًا.

٢- قال ابن الأنباري[١] (ت ٣٢٨هـ): "ويقال: أمّا بعدُ، فأطالَ اللهُ بقاءَك، إنّه كان كذا وكذا، وأمّا بعدُ، أطالَ اللهُ بقاءَك، فإنّه كان كذا وكذا. فمن أدخل (الفاء) على (أطال) قال: (أطال) ابتداء الكلام فدخلت (الفاء) عليه، كما تدخل على خبر الاسم الملاصق لأمّا. ومَنْ **تَخَطَّى** بالفاء (أطال) فأدخلها على (إنَّ) قال: (إنّ) ابتداء الخبر، وأطال الله بقاءك دعاء معترض، بمنزلة الملغَى المؤخر".

٣- قال الزجاجي[٢] (ت ٣٤٠هـ): ".... ولام الابتداء تمنع ما قبلها أنْ يعمل فيما بعدها فلم يجز لما قبل (إنَّ) أَنْ يعمل فيها واللام بينهما؛ لأنَّ لام الابتداء حاجز يمنع ما قبله من **التَّخطِّي** إلى ما بعده ألا ترى أنك تقول: علمت لَزيدٌ منطلقٌ وحلفت لأخوك قائمٌ، ولا يكون لعلمت تسلط على ما بعد اللام....".

٤- قال ابن السيرافي[٣] (ت ٣٨٥هـ): " والدليل على صحة هذا قولهم: إنّ عندي أنّك خارج. فـ (إنّ) قد عملت في (أنّ) كما تعمل في

---

(١) الزاهر ٣٨٧/٢.

(٢) اللامات: ٧٧.

(٣) شرح أبيات سيبويه ١٩٣/٢- ١٩٤، وينظر نحوه في: شرح كتاب سيبويه ٨٩/٣.
وهو يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي، وإنما ذكرت اسمه للتفريق بينه وبين والده.

(زيد) من قولك: إنّ خلفك زيدًا. ولو كان (عندي) عاملًا في (أنك خارج) لما **تخطى** عملُ إنّ المكسورة إلى (أنّ)".

٥- قال أبو البقاء العكبري[١] (ت ٦١٦هـ): " ....أحدُهما أنَّ الْعَامِلِ **يَتَخَطَّى** الظّرْف فَيعْمل فِيمَا كَانَ مُبْتَدأ، كَقَوْلِك: إنَّ خَلفك زيدًا، وَلَو كَانَ عَاملا لم يُبطلهُ عَامل آخر".

٦- قال ابن مالك[٢] (ت ٦٧٢هـ): "واحتج بعض النحويين لسيبويه بأن قال: قد قيل: مررت بالرجل، **فتخطى** العامل حرف التعريف ....".

٧- قال الرضي[٣] (ت ٦٨٦هـ): ".... والدليل على أن اللام هي المعرفة فقط **تخطي** العامل الضعيف إياها، نحو بالرجل، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها، ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف....".

٨- قال أبو حيان[٤] (ت ٧٤٥هـ): "ولا النافية حرف، وزعم بعض النحاة[٥] أنها اسم بمعنى (غير) في قوله: (جئت بلا زادٍ)، وَ(غضبت من لا شيءٍ)، ... (فزاد) و (شيء) مجروران بالإضافة، لا

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١٤٣/١، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠/١، ٣٦٥.

(٢) شرح التسهيل ٢٥٥/١.

(٣) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ق٢/١/٤٩٨- ٤٩٩).

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٢١٤/٣.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه ٣٠٢/٢.

بحرف الجر، ومذهب الجمهور أنها للنفي؛ وهي زائدة من حيث **تخطي** حرف الجر لجر ما بعد (لا)، ولا يعني بالزائد، أن وجوده كعدمه".

٩- قال المرادي[١] (ت ٧٤٩هـ): ".... واستدل المازني ومن وافقه على حرفيتها بأن العامل **يتخطاها** نحو: مررت بالضارب، فالمجرور هو (ضارب) ولا موضع لأل، ولو كانت اسمًا لكان لها موضع [من][٢] الإعراب....".

١٠- قال ابن هشام[٣] (ت ٧٦١هـ) عند شرحه قول الشاعر[٤]:

فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمُ بِعَيْشٍ ناصِبٍ ... وَإِخالُ إِنِّي لَاحِقٌ مُسْتَتْبَعُ[٥]

"الأَصْل: إِنِّي للاحق، فحذفت اللَّام بَعْدَمَا علقت إخال وبقي الكسر بعد حذفهَا كَمَا كَانَ مَعَ وجودهَا فَهُوَ مِمَّا نسخ لَفظه وَبَقِي حكمه، وَدَلِيل الثَّانِي أَنَّ عمل (إِنَّ) **يتخطاها** تَقول: إِنَّ فِي الدَّار لزيدًا وَإِن زيدًا لقائم، وَكَذَلِكَ **يتخطاها** عمل العامِل بعْدها، نَحْو: إِنَّ زيدًا طعامَك لآكلٌ ....".

١١- قال ابن عقيل[٦] (ت ٧٦٩هـ): ".... وإنما قيل ولم يكن كالجزء منه احترازًا من الألف واللام فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئا لكونها كالجزء منه بدليل **تخطي** العامل لها، نحو: مررت بالغلامِ".

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٤٣٥/١.

(٢) تتمة يقتضيها السياق.

(٣) مغني اللبيب ٢٥٥/٣.

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي.

(٥) البيت من بحر الكامل، وهو في ديوان الهذليين ٢/١، وشرح أشعار الهذليين ٨/١.

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٠٣/٢.

هـذه بعـض النـصوص الـتي ورد فيهـا ذكـر (التخطـي)، نقلتهـا للاستئناس بها، ولبيان أنَّ (التخطي) من الكلمات التي جَرَت في أقوال العلماء وعلى أقلامهم إلا أنهم لم يجعلوا هذه الكلمة (مصطلحًا)، كما ذكرت ذلك من قبل.

ولم يقف إيراد النحويين لكلمة (التخطي) عند ابن هشام وابن عقيل بـل وجـدتُ مَـن أوردهـا بعـدهما، ومـنهم: خالـد الأزهـري[1] (ت ٩٠٥هـ)، والـسيوطي[2] (ت ٩١١هـ)، والأشمـوني[3] (ت ٩٢٩هـ)، وعباس حسن[4] (ت ١٣٩٨هـ). ولا حاجة إلى نقل نصوصهم؛ فهي لا تخرج عن النصوص السابقة.

المطلب الثاني: أنواع التخطي:

للتخطي بالنظر إلى الاتجاه نوعان:

الأول: التخطي إلى اللاحق:

وهو التخطي من اليمين إلى اليسار، وهذا هو الغالب على التخطي؛ لأنَّ الأصل في العامل أن يعمل في الكلمة التي تليه.

ومن شواهد هذا النوع من التخطي قول الله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ...﴾[5]. فالباء تخطت (ما) إلى (رحمة) فعملت فيها الجر.

---

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/٤٤٢.
(٢) ينظر: همع الهوامع ٤/١٨١.
(٣) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/١٩٦.
(٤) ينظر: النحو الوافي ١/٦٨٩.
(٥) آل عمران: ١٥٩.

الثاني: التخطي إلى السابق:

وهو التخطي من اليسار إلى اليمين، بأن يرجع الإعراب أو ينتقل من كلمةٍ إلى الكلمة السابقة لها فيقع عليها، وهذا قليل، ومن أمثلته ما ورد في نص ابن هشام[1] المنقول سابقًا، وفيه: "... وَدَلِيل الثَّانِي أَنَّ عمل (إِنَّ) يتخطاها تَقول: إِنَّ فِي الدَّار لزيدًا وَإِن زيدًا لقائم، **وَكَذَلِكَ يتخطاها عمل العامِل بعْدها، نَحْو: إِنَّ زيدًا طعامَك لآكلٌ** ...".

وبيانه أن (آكل) تخطى اللام وعمل فيما قبلها وهو (طعامَ).

ويمكن أن يمثل لهذين النوعين من التخطي بما ورد في التصريح بمضمون التوضيح حيث قال الشيخ خالد[2]: "وقد تخرج (غير) عن الصفة، وتتضمن معنى (إلا) فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه، كما تخرج (إلا) من الاستثناء، وتتضمن معنى (غير) فيوصف بها جمع منكر قبلها، نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا...﴾[3] أيْ: غير الله، فلما حملت (إلا) على (غير) انتقل إعراب (غير) إلى الاسم الذي بعد (إلا)، كما انتقل إعراب الاسم الذي بعد (إلا) إلى (غير) في الاستثناء، فيعرب الاسم الذي بعد (إلا) بما يستحقه، وتعرب هي أي: (غير) نفسها بما يستحقه المستثنى بـ(إلا)".

ففي الآية الكريمة تخطى الإعراب (إلا) إلى ما بعدها فهو من قبيل التخطي إلى اللاحق، وفي نحو: نجح الطلاب غيرَ زيدٍ، انتقل إعراب

---

(١) مغني اللبيب ٢٥٥/٣.

(٢) ٥٧٦/٢- ٥٧٧.

(٣) الأنبياء: ٢٢.

المستثنى (زيد)[1] إلى (غير) وهذا من قبيل التخطي إلى السابق. وغير خافٍ أنَّ (زيدًا) ليس بعاملٍ في (غير)، لكنَّ المراد أنَّ الإعراب الذي يستحقه المستثنى (زيد) وكان ينبغي أن يقع عليه تخطاه متراجعًا إلى (غير) السابقة له، ويعرف ذلك بتحويل الاستثناء من الاستثناء بغير إلى الاستثناء بإلا، فلو قيل: نجح الطلاب إلا زيدًا، فالمستثنى منصوب وجوبًا؛ لأن الاستثناء تام مثبت، وإعراب المستثنى يحكم به لغير وسوى، في نحو: نجح الطلاب غيرَ زيدٍ.

ويمكن تقسيم التخطي بالنظر إلى الكلمة المتخطاة خمسة أقسام[2]:

الأول: أن يكون الْمُتَخَطَّى حرفًا، وهذا هو الكثير الغالب. ومن شواهده، قوله الله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[3]، وإعرابها: عن: حرف جر، و(ما) حرف تخطاه الإعراب، و(قليلٍ): اسم مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

الثاني: أن يكون الْمُتَخَطَّى اسمًا. ومن شواهده قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٢﴾﴾[4]، وإعرابها: كان: فعل ماض ناقص، مبني على الفتح، و(ها) التنبيه حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، و(ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع اسم كان،

---

(١) في نحو: نجح الطلاب إلا زيدًا.

(٢) أفدت ذلك من كتاب الأصول في النحو ٢/٢٥٧- ٢٦٠.

(٣) المؤمنون: ٤٠.

(٤) الأنفال: ٣٢.

و(هو) ضمير فصل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب عند البصريين، وهو الصحيح[1]، وقد تخطاه الإعراب، (الحقَّ): خبر كان منصوب.

الثالث: أن يكون الْمُتَخَطَّى فعلًا. ومن شواهده قول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾[2] فعلى قول مَن قال بزيادة (كان)[3]، يقدم لهم هذا المصطلح المقترح، وذلك بأن تكون الهاء في (أنه) اسم (أنَّ)، و(من المسبحين) خبرها، أو متعلق بمحذوف خبر، وتكون (كان) متخطاة، والمعنى عند هؤلاء أنَّ الله تعالى نجى يونس عليه السلام بتسبيحه في بطن الحوت، ولعل الراجح –والله تعالى أعلم- عدم زيادة كان في هذه الآية الكريمة، وفائدتها في الآية على هذا إفادة اتصاف يونس عليه السلام بالتسبيح في الماضي، قال البغوي (ت٥١٦هـ) في تفسيره[4] هذه الآية الكريمة: "... مِنَ الذَّاكِرِينَ لِلَّهِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَكَانَ كَثِيرَ الذِّكْرِ، ... وَقَالَ الْحَسَنُ[5]: مَا كَانَتْ لَهُ صَلَاةٌ فِي بَطْنِ الْحُوتِ وَلَكِنَّهُ قَدَّمَ عَمَلًا صَالِحًا. وَقَالَ الضَّحَّاكُ: شَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى لَهُ طَاعَتَهُ الْقَدِيمَةَ ...".

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣٩٠/٢، والأصول في النحو ١٢٥/٢، ٢٥٧، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٥/٢- ٥٦.

(٢) الصافات: ١٤٣.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٢٧/١٥.

(٤) معالم التنزيل ومحاسن التأويل ٦٠/٧.

(٥) البصري.

الرابع: أن يكون الْمُتَخَطَّى جملةً. وشاهده قول الله تعالى: ﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾[1]، (هذا) مبتدأ، و(حميم) خبر، وجملة (فليذوقوه) متخطاة، وقول الله تعالى: ﴿ قَالَ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا ﴾[2]، جملة (إن شاء الله) متخطاة، وهي جملة معترضة بين بين المفعول الأول (الياء) والمفعول الثاني (صابرًا).

الخامس: أن يكون الْمُتَخَطَّى شبه جملة. وشاهده قول الله تعالى: ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ ﴿٤١﴾ فِى سَمُومٍ وَحَمِيمٍ ﴿٤٢﴾ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ﴿٤٣﴾ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾[3].

فكلمة (ظل) موصوف، وكلمة (بارد) صفتها، وتخطى الإعراب شبه الجملة (من يحموم).

* * *

(١) ص: ٥٧.

(٢) الصافات: ٦٩.

(٣) الواقعة: ٤١- ٤٤.

المبحث الثاني: أسباب التخطي وموانعه.

المطلب الأول: أسباب التخطي:

باستقراء النصوص السابقة أذكر بعض أسباب التخطي:

١- **امتزاج كلمة بأخرى وصيرورتهما ككلمة واحدة:** أيْ: أن تتصل كلمة بأخرى اتصال الجزء بالكُلِّ، وهذا أظهر الأسباب، وقد تكرر كثيرًا في النصوص المنقولة في المبحث السابق، وسأقتصر هنا على كلام الرضي[(١)]، فإنه قال: ".... والدليل على أن اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف إياها، نحو: بالرجلِ، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها، ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف...."، ومعنى هذا الكلام أنَّ كلمة (الرجل) مكونة من كلمتين هما: (أل) المعرِّفة، وكلمة (رجل)، ولامتزاج هاتين الكلمتين امتزاجًا تامًّا لم يظهر عمل العامل في (أل)، وإنما تخطاها إلى الكلمة المتصلة بها، وهي كلمة (رجل) فعمل فيها، وذلك نحو: جاء الرَّجلُ، ورأيت الرجلَ، وذهبت إلى الرجلِ، واستدلوا بهذا على أنَّ حرف التعريف هو اللام فقط، ولو كان التعريف بالألف واللام معًا لم يتخطه العامل، هذا ما استدلوا به، وفيه نظر؛ وذلك أنهم استدلوا على حرفية (أل) الموصولة، - وهي مكونة من حرفين- بأنَّ العامل يتخطاها أيضًا[(٢)].

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ق٢/١/٤٩٨- ٤٩٩).

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/٤٤٢.

ومن مواطن امتزاج كلمة بأخرى حتى صارتا ككلمة واحدة دخول (لا) النافية بعد (أن) الناصبة (ألا)، ومن شواهد ذلك ما ورد في قول الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾[1] فإنَّ (أنْ) في الآية الكريمة ناصبة للفعل المضارع، وامتزجت في الكلمة التي بعدها (لا)، وذلك بإدغام النون في اللام حتى أصبحتا ككلمة واحدة، فتخطى عمل (أنْ) لا (النافية)، ولعل القارئ يدرك في هذه الآية الكريمة أنَّ القول بزيادة (لا) مخل كل الإخلال بمعنى الآية الكريمة، فلماذا يكون الإعراب مقدمًا على المعنى مع أنَّ المعنى يتطلب وجود (لا)؟!.

ومن مواضع الامتزاج بين كلمتين الأفعال المضارعة فإنها تبدأ بأحد حروف (أنيت) وهي حروف معانٍ امتزجت بما بعدها حتى أضحت كالكلمة الواحدة، مثل: أكتبُ، ونكتبُ، ويكتبُ، وتكتبُ. والعوامل تتخطى حروف المضارعة، مثل: لم يكتبْ، ولن يكتبَ، ولو لم يتخطها العامل لما ظهر عمله في أواخر تلك الأفعال[2].

---

(١) آل عمران: ٦٤.

(٢) ينظر: طريقة الإعراب: ١٧ فثمة تفصيل لمثل هذا النوع.

ومن تلك المواضع المركب المزجي[1]، فإنَّ الإعراب يتخطى الكلمة الأولى إلى آخر الكلمة الثانية، ومن الأمثلة قولك: سافرت إلى بعلبكَّ وحضرموتَ يا هذا.

٢- الاعتراض: وهو سبب ظاهر أيضًا، فعندما يؤتي باعتراض بين عامل ومعمول فإن العامل يتخطى جملة الاعتراض باحثًا عن معموله فيعمل فيه. ومن شواهد تخطي الإعراب لجملة الاعتراض قول الله تعالى: ﴿...وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ ٧٠﴾[2]، فالعامل (إنَّ) تخطى جملة الاعتراض (إن شاء الله)، وتخطى اللام المزحلقة، ووصل إلى خبره (مهتدون) فرفعه.

٣- اختلاف الترتيب: قال أبو البقاء العكبري[3]: " ....أحدُهما أنَّ الْعَامِل يتخطَّى الظَّرْف فَيعْمل فِيمَا كَانَ مُبْتَدأ، كَقَوْلِك: إنَّ خَلفك زيدًا، وَلَو كَانَ عَاملا لم يُبطلهُ عَامل آخر"، والمهم في هذا النص أنَّ اسم (إنَّ) وهو زيدًا تأخر، فتخطت (إنَّ) الظرف (خلفك) لتصل إلى معمولها. ومن شواهد هذا السبب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰٓ﴾[4].

---

(١) يعرَّف بأنه: ما ركب من اسمين جعلا اسمًا واحدًا بتنزيل الكلمة الثانية من الأولى منزلة الجزء من الكل أو منزلة تاء التأنيث مما قبلها، ولم يكن ذلك على سبيل الإضافة أو الإسناد. ينظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ١٢٢.

(٢) البقرة: جزء من الآية (٧٠).

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١٤٣/١، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠/١، ٣٦٥.

(٤) النازعات: ٢٦.

٤- أن تكون الكلمة المتخطاة لا محل لها من الإعراب فينتقل الإعراب إلى ما بعدها، وقد استنتجت هذا السبب من قول السيرافي في شرحه قول سيبويه[١]: "ومن النعت أيضًا: مررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ"، قال السيرافي[٢]: "أصل هذا: مررت برجلٍ قاعدٍ أو قائمٍ، فإذا أردت نفي الصفة قلت: مررت برجلٍ لا قاعدٍ ولا قائمٍ، فلم تحل[٣] بين الصفة والموصوف، ووقع الجحد بها، وعطفت الثانية على الأولى[٤] بالواو، وكان الأصل: مررت برجلٍ غيرِ قائمٍ، وغيرِ قاعدٍ.

وأعربت (غير) إعراب رجلٍ؛ لأنها نعت، و(غير) اسم معرب، وجعل مكانها (لا)، وهي حرف لا يعرب، فجعل إعراب (غير) فيما بعد (لا)".

ومن هذا النص يتبين أنَّ (لا) هي موضع الإعراب، ولما كانت حرفًا لا محل له من الإعراب انتقل الإعراب إلى ما بعدها فكان ذلك أحد أسباب التخطي. ومن شواهد هذا السبب قول الله تعالى: ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾[٥].

---

(١) كتاب سيبويه ٤٢٩/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥٩/٦.

(٣) في الشرح: تخل، ولم يتبين لي وجهها.

(٤) في الشرح: الأول، ولعل المثبت هو الصواب، والمراد الصفة الثانية على الأولى، والله تعالى أعلم.

(٥) النور: ٣٥.

وثمة نص آخر يوضح هذا الأمر بجلاء، وهو قول السيوطي[1]: "... لِأَن الزَّائِد مِنْهُ مَا لَا يتَغَيَّر المعنى بزواله وَهُوَ الزَّائِد للتوكيد، وَمِنْه مَا يتَغَيَّر ويسمي زَائِدا اصْطِلاحا بِاعتِبار تخطي العامِل إِلَيهِ، كَقَوْلِهِم: (جِئْت بِلا زَادٍ) فَإِن النُّحَاة قَالُوا (لا) زَائِدَة، وَلَو أزيلت لتغير المعنى ...".

وبيان ذلك أنَّ عمل (الباء) في (بلا زادٍ) تخطى (لا)؛ لأنها حرف لا محل له من الإعراب، وعمل في الكلمة التالية لها، وهي (زادٍ). ومَن ذهب إلى أنَّ (لا) زائدة فإنما حمله على ذلك أنَّ الإعراب تخطاها إلى ما بعدها، فكأنهم جعلوا العمدة في الحكم بالزيادة على كلمةٍ ما عدم قبولها الإعراب، ولو قيل بهذا لأصبحت المبنيات زائدة على هذا الرأي، ففي نحو: جاء هؤلاءِ الطلابُ إلى المدرسة. سيحكمون بزيادة هؤلاءِ لأنَّ الإعراب تخطاها في الظاهر، وهذا ما لم يقله أحدٌ من النحويين، فدلَّ ذلك على أنَّ مستندهم في الحكم بالزيادة على (لا) في قول العرب: جئت بلا زادٍ، لا يصح، وهو المطلوب إثباته في هذا المقام، وإن شئت أن تستيقن عدم صحة القول بزيادة (لا) فاحذفها من الجملة، لتصبح: جئت بزادٍ، وهذا عكس المعنى المراد، فكيف يكون الإعراب هو المعول عليه في الحكم بالزيادة؟!.

وإذا ثبت ذلك فإني أرتضي قول الرضي[2]: "والعَجَبُ، أنهم لا يرون تأثير الحروف معنويًّا، كالتأكيد في الباء.... مانعًا من كون الحروف

(١) همع الهوامع ١٨١/٤.

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ق١٣٧٧/٢/٢).

زائدة، ويرون تأثيره لفظيًّا، ككونها كافة مانعًا من زيادتها"، فليس اللفظ بأولى من المعنى في الحكم بالزيادة على هذا الرأي، وعند الأخذ به فإنَّ المقطوع به عدم وجود الزائد في كتاب الله تعالى؛ لأنَّه لم يأتِ حرف في كتاب الله تعالى إلا لغرض معنوي، وهذا متقرر عند جميع النحويين والمفسرين حتى عند مَن يقول منهم بمجيء بعض الحروف زائدة في كتاب الله تعالى لأنهم ينصون على أنَّ المراد بالزيادة الزيادة في الإعراب لا المعنى.

المطلب الثاني: موانع التخطي

قد يأتي ما يمنع العامل من التخطي، ومما وقفت عليه في هذا المقام ما يأتي:

١- وجود عاملين أحدهما أقرب من الآخر إلى المعمول فيه، فهو أولى بالعمل من العامل البعيد بحكم المجاورة، فيعمل العاملُ القريب، ويمنع العاملَ البعيدَ من التخطي، وهذه بعض التطبيقات على ذلك:

أ) دخول الباء في خبر ليس، كما في قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾[1] ففي هذه الآية ترى أن الباء جرت كلمة (رَبِّ) ومنعت (ليس) من التخطي إليها، ولو تخطت إليها لنصبتها على أنها خبرها، وعلى ذلك فالإعراب المقترح هنا: أن يقال: الباء حرف

(١) الأعراف: ١٧٢.

جر، و(رب) اسم مجرور بالباء التي منعت ليس من التخطي إلى خبرها. ونعرض عن قول: الباء زائدة.

ب) دخول (من) في نحو قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ فَقَدۡ جَآءَكُم بَشِيرٞ وَنَذِيرٞۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾[1]، الإعراب المقترح في هذه الآية الكريمة وأمثالها: جاء: فعل ماض مبني على الفتح، و(نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، و(من) حرف جر (بشيرٍ) اسم مجرور بمن الذي منع الفعل (جاء) من التخطي إلى فاعله (بشير)، ونعرض عن قول: (من) زائدة.

٢- عملُ العامل في معمول قريب، لو لم يعمل فيه لتخطاه إلى معمول أبعد منه، ولإيضاح هذا الأمر أعرض ما يأتي:

- في نحو قول الله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ ...﴿٢٦١﴾ ﴾[2].

ذهب بعض النحويين إلى زيادة (مثل)، في (كَمَثَلِ)، والذي يظهر لي، والله تعالى أعلم- أنَّ هذا القول ضعيف؛ لما يأتي:

١) ظهور عمل الكاف في كلمة (مثل) فجرتها، ولو كانت زائدة لما عملت فيما بعدها، ولذلك يحكم بأنَّ الكاف لم تتخط ما بعدها، وذلك لعملها فيه، وهذا مانع من موانع التخطي.

---

(١) المائدة: ١٩.

(٢) البقرة: جزء من الآية (٢٦١).

٢) تضعيف هذا القول من بعض النحويين كأبي حيان[١]، والسمين الحلبي الذي قال: "والقولُ بزيادةِ الكافِ أو (مثل) بعيدٌ جدًا، فلا يُلْتفت إلى قائله"[٢].

٣) اقتضاء أصالة هذه الكلمة في الإعراب والمعنى، وبيان ذلك: أنَّ سبب الحكم بالزيادة –عند القائلين بها- كان بالنظر إلى الإعراب؛ فحكموا على الكلمة التي يكون دخولها كخروجها في الكلام بأنها زائدة، وإذا كان ذلك في القرآن الكريم فإنهم يحترسون فينصون عقب الحكم بالزيادة على أنَّ المعنى يقتضي وجود تلك الكلمة، فهي –عندهم- زائدة إعرابًا لا معنى.

وإن تعجب فعجب حكم بعض النحويين بزيادة كلمة يقتضيها الإعراب والمعنى، ككلمة (مثل) في هذه الآية الكريمة، فليس دخولها في الكلام كخروجها منه؛ لأنها معمولة للكاف قبلها، عاملة فيما بعدها، والمعنى لا يستقيم دونها، وذلك ما دفع السمين الحلبي إلى تقديرها في قول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ﴿٣٥﴾﴾[٣]، فقال: "... وثَمَّ مضافٌ محذوفٌ أي: كَمَثَلِ نورِ مشْكاة "[٤].

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١/١١١.
(٢) الدر المصون ٢/٥٧٩.
(٣) النور: جزء من الآية (٣٥).
(٤) الدر المصون ٨/٤٠٣.

٣- وجود حاجز حصين يمنع العامل من التخطي، مثل لام الابتداء، قال الزجاجي[١]: "ولام الابتداء تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها فلم يجز لما قبل إنَّ أَنْ يعمل فيها، واللام بينهما؛ لأن لام الابتداء حاجز يمنع ما قبله من التخطي إلى ما بعده، ألا ترى أنَّك تقول: علمت لزيدٌ منطلقٌ، وحلفت لأخوك قائم، ولا يكون لعلمت تسلط على ما بعد اللام فكذلك كان الأصل، وكذلك قولك: ... علمت لإنَّ زيدًا قائمٌ، فمنعت اللام الفعل أَنْ يعملَ في (إنَّ) فبقيت مكسورة على حالها".

٤- مخالفة التخطي للقواعد النحوية، فإذا ترتب على التخطي مخالفة قاعدة نحوية مستقرة فإنه يمنع حتى لا يؤدي إلى محذور نحوي، ومن أدلة ذلك ما ذكروه في قول الله تعالى: ﴿...إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ ...﴾[٢]، فقد ذهب بعض النحويين إلى زيادة (يكد) في هذه الآية الكريمة، ومنهم الفراء[٣] (ت ٢٠٧هـ)، ، ونسب أبو حيان القول بزيادتها إلى الكوفيين، فقال[٤]: "... وقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالى: ﴿...لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ ...﴾[٥] مع تأثُّرِها بالعاملِ وعملِها فيما بعدها، فأحرى أن يدعى

(١) اللامات: ٧٧.
(٢) النور: جزء من الآية (٤٠).
(٣) معاني القرآن ٧٢/٢، ٢٥٥.
(٤) البحر المحيط ١٤٥/٥.
(٥) النور: ٤٠.

زيادتُها وهي ليسَتْ عاملةً ولا معمولة[1]". قال السمين الحلبي[2]: "زيادتُها أباه الجمهور، وقال به من البصريين الأخفش[3]".

وعلى هذا المذهب سيتخطاها العامل (لم)، ولكنَّ ذلك ينبغي أن يُمْنَع؛ لأنَّ (لم) لو تخطت (يكد) لدخلت على فعل مرفوع (يراها)، ولم يظهر عمله فيه، ولو كان القول بالتخطي مستقيما لقيل: لم يرها، ولما كان الفعل في الآية الكريمة غير مجزوم دل ذلك على عدم جواز القول بالتخطي، ويستفاد منه أنَّ (يكد) غير زائدة.

وهنا لا بدَّ من تسجيل فائدة من فوائد التخطي وهو أنَّ امتناعه دلَّ على عدم صحة القول بالزيادة في هذه الآية الكريمة، وبهذا يكون التخطي وسيلة إلى ردِّ الأقوال الذاهبة إلى زيادة بعض الكلمات في القرآن الكريم، والله تعالى أعلم.

* * *

(١) يرى زيادة (كاد) في قول الله تعالى: ﴿...مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ...﴿١١٧﴾﴾ التوبة: جزء من الآية (١١٧). وأما في آية سور النور، فيرى القول بزيادتها غير صحيح. ينظر: البحر المحيط ٥٦٢/٦.

(٢) الدر المصون ١٣٥/٦.

(٣) معاني القرآن ٣٣١/١.

المبحث الثالث: مواقف العلماء من القول بالزيادة في القرآن الكريم، وبحثهم عن مخرج من ذلك.

المطلب الأول: تعريف الزيادة لغة واصطلاحًا:

١) الزيادة لغة[١]:

النُّموّ وخِلَافُ النُّقْصَانِ، وَاسْتَزَدْتُهُ: طَلَبْتُ مِنْهُ الزِّيَادَةَ.

٢) الزيادة اصطلاحًا:

أقرب تعريف اصطلاحي وجدته للزيادة - في نظري- تعريف ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، قال في باب الزيادة والإلغاء: "اعلم أنَّ الإلغاء إنما هو أن تأتي الكلمةُ لا موضع لها من الإعراب إنْ كانت مما تعرب. وأنها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإنما يأتي ما يُلغى من الكلام تأكيدًا أو تبيينًا... وحقُّ المُلغى عندي أنْ لا يكونَ عاملًا ولا معمولًا فيه حتى يلغى من الجميع وأنْ يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد"[٢]، وقسَّم الملغى أربعة أقسام، هي: الاسم والفعل والحرف والجملة.

المطلب الثاني: مواقف العلماء من القول بالزيادة في القرآن الكريم:

اختلف العلماء من اللغويين والمفسرين وغيرهم في إطلاق مصطلح (الزيادة) على شيء من كتاب الله تعالى، وهم في ذلك على قسمين[٣]:

---

(١) ينظر: الصحاح (زيد) ٤٨١/٢، ولسان العرب (زيد) ١٩٨/٣.

(٢) الأصول في النحو ٢٥٧/٢- ٢٥٩.

(٣) ينظر الحديث عن ذلك بالتفصيل في: البرهان في علوم القرآن٤٣٥/٤ وما بعدها، والإتقان في علوم القرآن ١٢٣٣/٤ وما بعدها.

الأول: مَن يطلق مصلح (الزيادة) في إعرابه القرآن الكريم. كالكسائي[1] (ت١٨٩هـ) والفراء[2]، والأخفش(٣) (ت٢١٥هـ)، والزجاج[4](ت ٣١٥هـ)، وابن السراج(٥)، ومكي القيسي(٦)، وغيرهم.

الثاني: مَن يتحرج مِن إطلاق مصطلح (الزيادة) في إعراب القرآن الكريم - وحق لهم ذلك، كيف لا، وهو كلام رب العالمين؟!- ومن هؤلاء: ابن كيسان[7]، وابن تيمية[8] (ت ٧٢٨هـ)، وابن قيم الجوزية[9] (ت ٧٥١هـ)، وابن هشام[10]، والزَّرْكشي[11] (ت ٧٩٤هـ)، والسيوطي[12].

---

(١) ينظر: الدر المصون ٥/١٢.
(٢) ينظر: معاني القرآن ٢١/١، ٩٥، ٢٤٤، ومثل ذلك كثير فيه.
(٣) ينظر: معاني القرآن ٢٣٨/١.
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٨٢/١، ٣٢٢/٢.
(٥) ينظر: الأصول في النحو ٤٣/١.
(٦) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٢٢٩٨/٤، ٥٥٢٣/٨.
(٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٥٤٣/٢، والجامع لأحكام القرآن ٢٧١/١٦.
(٨) مجموع الفتاوى ٥٣٧/١٦.
(٩) ينظر: بدائع الفوائد٦٢٧/٢، ٦٢٨.
(١٠) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب: ١٠٨.
(١١) ينظر: البرهان في علوم القرآن٤٣٥/٤.
(١٢) ينظر: الإتقان في علوم القرآن ١٢٣٣/٤.

ولست هنا بصدد حصر هؤلاء وأولئك؛ لأنَّ هدفي الإشارة إلى اختلافهم في هذا الأمر؛ مما يجعل البحث عن مخرج مناسب ملائم قضية مهمة جديرة بالطرح والنقاش.

ولبيان اختلاف النحويين في إطلاق القول بالزيادة على شيء من كتاب الله تعالى أسوق كلام السمين الحلبي في تفسير قول الله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ...﴾[1]

فإنه قال: ".... وكونُ (لا) في الآية زائدةً هو مذهب الكسائي والفراء وأبي إسحاق[2] ....وقد زعم جماعةٌ أن (لا) في هذه الآية الكريمة غيرُ زائدة، لكن اختلفت عبارتهم في تصحيح معنى ذلك فقال بعضهم: في الكلام حَذْفٌ يصحُّ به النفي، والتقدير: ما منعك فأحوجك أن لا تسجد؟ وقال بعضهم: المعنى على ما ألجأك أن لا تسجد؟ وبعضهم: مَنْ أمَرَكَ أن لا تسجد؟ ومَنْ قال لك أن لا تسجد، أو ما دَعاك أن لا تسجد؟ وهذا تمحُّل مَنْ يتحرَّج مِنْ نسبة الزيادة إلى القرآن، ... وأنَّ معنى الزيادة على معنىً يفهمه أهلُ العلم وإلا فكيف يُدَّعى زيادةٌ في القرآن بالعُرْف العام؟ هذا ما لا يقوله أحدٌ من المسلمين"[3].

وكلام السمين الحلبي نفيس، ويتضمن توضيحًا وتبيينًا لهذه المسألة، وفي كلامه عدة أمور:

---

(١) الأعراف: جزء من الآية (١٢).

(٢) يعني الزجاج.

(٣) الدر المصون ٥/١٢.

١- أن العلماء الذين تحرجوا من إطلاق مصطلح (الزيادة) في القرآن الكريم اضطروا إلى تخريج ما يقال عنه إنه زائد على وجوه تخرجه من الزيادة.

٢- أنَّ مَن تحرج من نسبة الزيادة إلى القرآن الكريم سيضطر إلى تخريج فيه تَمَحُّلٌ.

٣- أن مراد من قال عن شيء في كتاب الله تعالى إنه زائد، أي: زائد في الإعراب، وليس كما يفهمه عامة الناس من كلمة (الزيادة).

٤- أنَّ القول بزيادة شيء في القرآن الكريم لا يقوله أحد من المسلمين.

المطلب الثالث: بحث العلماء عن مخرج من القول بالزيادة:

الذي نبهني إلى هذا المبحث ما فعله النحويون الذين تحرجوا من إطلاق الزيادة على شيء من كتاب الله تعالى، ذلك أنهم حرصوا على أن يبحثوا عن سبيل يخلصهم من ذلك، وحاولوا المجيء بما يخرجهم من القول به، وسأسوق بعض كلامهم في هذا المقام:

تتبعت كتاب سيبويه فألفيت أنه لم يستعمل مصلح (الزائد) أو (الزيادة) في حديثه عن النحو، بله إعرابه بعض الآيات الكريمة، وإنما استعمله في الزيادة التصريفية[1] فقط، ومع ذلك فلا أجزم أنَّ هذا الصنيع

(١) من أمثلة ذلك ما ورد في كتاب سيبويه ٢/٢٤٤، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٢، ٣/٤٣٤، ٤/٣١٢، ٣١٧، ٣٢٦، ٤٢٩.

من سيبويه كان من أجل عدم إطلاق الزيادة على شيء من كتاب الله تعالى؛ لأنه استعمل كلمات مرادفة للزيادة، وهي كلمة (اللغو)، قال سيبويه[1]: "وتقول: لا مَن يأتك تعطه، ولا من يعطك تأته، من قِبَلِ أنَّ (لا) ليست كإذ وأشباهها، وذلك لأنها لغو بمنزلة (ما) في قوله عز وجل: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ...﴾[2]، فأطلق سيبويه على (ما) لغو[3]، ولم يقل: زائدة، وقال سيبويه[4] عند حديثه عن (ما): "وتكون توكيدًا لغوًا، وذلك قولك: متى ما تأتني آتك، وقولك: غضبت من غير ما جرمٍ. وقال الله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ...﴾[5]، وهي لغوٌ في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئًا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام". وقد بين سيبويه أنَّ (ما) وإن كانت لغوًا إلا أنها تفيد الكلام توكيدًا، والمراد من إيراد هذا النص بيان أن سيبويه تحاشى مصطلح (الزيادة)، وحرص على بيان أنها توكيد للكلام لئلا يفهم من قوله (لغو) أنها لا فائدة لها، وهذا ما ينزه عنه كلام الله جل وعلا.

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٧٦.

(٢) آل عمران: ١٥٩.

(٣) ورد هذا المصطلح (لغو) في مواضع أخرى من كتاب سيبويه كما في ٢/١٣٩، وذكره ابن السراج في كتابه: الأصول في النحو١/٢٧٧.

(٤) كتاب سيبويه ٤/٢٢١.

(٥) النساء، جزء من الآية (١٥٥)، والمائدة، جزء من الآية (١٣).

وليس ببعيد عنا قول مكي القيسي[1] عن ابن كيسان: "وَكَانَ يتلطف فِي أَن لَا يَجْعَل شَيْئا زَائِدًا فِي القرآن، وَيخرج لَهُ وَجهًا يُخرجهُ من الزِّيَادَة".

وذهب الرضي (ت ٦٨٦هـ) إلى أنَّ إفادة الكلمة معنى من المعاني جديرة بأن تجعلها غير زائدة، وفي هذا قال: "والعَجَبُ، أنهم لا يرون تأثير الحروف معنويًا، كالتأكيد في الباء.... مانعًا من كون الحروف زائدة، ويرون تأثيره لفظيًا، ككونها كافة مانعًا من زيادتها"[2]، وهذا الذي ذهب إليه الرضي رأيٌ مَرْضيٌ، وحقيق أن يؤخذ به.

وقبل قليل نقلت كلام السمين الحلبي[3] وفيه: " .... وهذا تمحُّل مَنْ يتحرَّج مِنْ نسبة الزيادة إلى القرآن....".

وحاول بعض النحويين الفرار من إطلاق مصطلح (الزيادة) أو مرادفاتها على شيء من كتاب الله تعالى فأطلقوا مصطلح (مؤكد) على ما أعربه غيرهم زائدًا، وصنيعهم هذا يشعر بتحرجهم من إطلاق الزيادة على شيء من كتاب الله تعالى، ومحاولتهم الخروج من هذا الأمر، ومن أمثلة ذلك إعرابهم (ما) في قوله عز وجل: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ...﴾[4]، وأمثالها (مؤكِّدة)، ولاشك في أن هذا الإعراب أولى من

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٥٤٣/٢، ونقل ذلك عنه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٢٧١/١٦.

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ق١٣٧٧/٢/٢).

(٣) الدر المصون ٥/١٢.

(٤) آل عمران: ١٥٩.

إعرابها (زائدة)، أو (صلة)، أو (لغوًا)؛ تأدبًا مع كتاب الله عز وجل؛ لئلا يتوهم متوهم أن هناك حروفًا زائدة في كتاب الله عز وجل، وإلا فمما لاشك فيه أن مقصود العلماء الذين يطلقون عليها (ما الزائدة) أنها زائدة في الصنعة النحوية؛ إذ لا عمل لها، أما المعنى فإنها تفيده توكيدًا[1].

قال الزركشي[2]: "وَالْأَكْثَرُونَ يُنْكِرُونَ إِطْلَاقَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَيُسَمُّونَهُ التَّأْكِيدَ"، وقال[3]: "وَاعْلَمْ أَنَّ الزِّيَادَةَ وَاللَّغْوَ مِنْ عِبَارَةِ الْبَصْرِيِّينَ وَالصِّلَةَ وَالْحَشْوَ مِنْ عِبَارَةِ الْكُوفِيِّينَ ...وَالْأَوْلَى اجْتِنَابُ مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّ مُرَادَ النَّحْوِيِّينَ بِالزَّائِدِ مِنْ جِهَةِ الْإِعْرَابِ لَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى".

وقال السيوطيّ[4]: "أن يجتنب إطلاق لفظ الزائد في كتاب الله - تعالى - فإنَّ الزائد قد يفهم منه أنّه لا معنى له، وكتاب الله منزَّه عن ذلك؛ ولذا فرَّ بعضهم إلى التعبير بدله بالتأكيد، والصِّلة، والمقحم".

ومن أجل تخريج ما وصفه بعض النحويين بالزيادة أَلَّفَ (فضل حسن عباس) كتابه (لطائف المنان وروائع البيان في دعوى الزيادة في القرآن)،

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش١٢٨/٨- ١٢٩، والإعراب عن قواعد الإعراب: ١٠٨.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٧٠/٣.

(٣) المرجع نفسه ٧٢/٣.

(٤) الإتقان في علوم القرآن ١٢٣٣/٤.

وذكر أنه وجد سبعًا وعشرين كلمة[1] من الكلمات التي يحكم عليها بعض النحويين بالزيادة، وبحث لكل موضع عن تخريج يخرجه من الزيادة إلى الأصالة.

وما صنعه فضل حسن عباس في كتابه هذا يتفق مع رأي الرضي المنقول قبلًا، وهو ما ذكره بقوله: "والعَجَبُ، أنهم لا يرون تأثير الحروف معنويًا، كالتأكيد في الباء.... مانعًا من كون الحروف زائدة، ويرون تأثيره لفظيًّا، ككونها كافة مانعًا من زيادتها"[2].

* * *

(١) لطائف المنان وروائع البيان في دعوى الزيادة في القرآن: ٦٤. عدد الكلمات التي أوردها (٢٧)، أما مواضع ورودها فهو أكثر من ذلك.

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ق٢/٢/١٣٧٧).

المبحث الرابع: (التخطي) مصطلحًا بديلًا للقول بالزيادة في القرآن الكريم مع التطبيق:

المطلب الأول: تأصيل جعل (التخطي) مصطلحًا بديلًا للزيادة:

لاستعمال مصطلح التخطي ليكون بديلا للقول بالزيادة في القرآن الكريم أصل شرعي يؤيده ويقويه، وإليك بعض الأدلة على ذلك:

١- قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[1] قال السعدي[2] (ت ١٣٧٦هـ) في تفسيره هذه الآية الكريمة: "كان المسلمون يقولون حين خطابهم للرسول عند تعلمهم أمر الدين: (رَاعِنَا) أي: راع أحوالنا، فيقصدون بها معنى صحيحًا، وكان اليهود يريدون بها معنى فاسدًا، فانتهزوا الفرصة، فصاروا يخاطبون الرسول بذلك، ويقصدون المعنى الفاسد، فنهى الله المؤمنين عن هذه الكلمة، سدًّا لهذا الباب، ففيه النهي عن الجائز، إذا كان وسيلة إلى محرم، وفيه الأدب، واستعمال الألفاظ، التي لا تحتمل إلا الحسن، وعدم الفحش، وترك الألفاظ القبيحة، أو التي فيها نوع تشويش أو احتمال لأمر غير لائق، فأمرهم بلفظة لا تحتمل إلا الحسن فقال: (وَقُولُوا انْظُرْنَا)؛ فإنها كافية يحصل بها المقصود من غير محذور".

---

(١) البقرة: ١٠٤.

(٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: ٦١.

٢- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (لاَ يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ خَبُثَتْ نَفْسِي، وَلَكِنْ لِيَقُلْ لَقِسَتْ نَفْسِي)[١]، قال ابن القيم[٢]: "مِنْ ذَلِكَ: (نَهْيُهُ ﷺ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: خَبُثَتْ نَفْسِي، وَلَكِنْ لِيَقُلْ: لَقِسَتْ نَفْسِي) وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ؛ أَيْ: غَثَّتْ نَفْسِي، وَسَاءَ خُلُقُهَا، فَكَرِهَ لَهُمْ لَفْظَ الْخُبْثِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْقُبْحِ وَالشَّنَاعَةِ، وَأَرْشَدَهُمْ إِلَى اسْتِعْمَالِ الْحَسَنِ، وَهِجْرَانِ الْقَبِيحِ، وَإِبْدَالِ اللَّفْظِ الْمَكْرُوهِ بِأَحْسَنَ مِنْهُ".

٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (... وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ)[٣].

قال ابن القيم[٤]: "وَمِنْ ذَلِكَ نَهْيُهُ ﷺ عَنْ قَوْلِ الْقَائِلِ بَعْدَ فَوَاتِ الْأَمْرِ: (لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا)، وَقَالَ: (إِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ)، وَأَرْشَدَهُ إِلَى مَا هُوَ أَنْفَعُ لَهُ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: (قَدَرُ اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ)".

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ١١٩١، كتاب الأدب، باب (لا يقل خبثت نفسي)، رقم الحديث (٦١٧٩، ٦١٨٠)، ومسلم في صحيحه: ٩٢٥- ٩٢٦، كتاب الألفاظ من الأدب، باب كراهة قول الإنسان خبثت نفسي، رقم الحديث (٢٢٥٠، ٢٢٥١).

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد ٣٢٥/٢.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: ١٠٦٩، كتاب القدر، بَابٌ فِي الْأَمْرِ بِالْقُوَّةِ وَتَرْكِ الْعَجْزِ وَالِاسْتِعَانَةِ بِاللهِ وَتَفْوِيضِ الْمَقَادِيرِ لِلَّهِ، رقم الحديث (٢٦٦٤).

(٤) زاد المعاد في هدي خير العباد ٣٢٥/٢.

٤- قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (لا يَسُبُّ أَحَدُكُمُ الدَّهْرَ، فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ وَلَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ لِلْعِنَبِ الْكَرْمَ، فَإِنَّ الْكَرْمَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ)[١]، ووجه النبي ﷺ إلى البديل فقال: (لَا تَقُولُوا الْكَرْمُ وَلَكِنْ قُولُوا: الْعِنَبُ وَالْحَبْلَةُ)[٢].

٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي، فَكُلُّكُمْ عَبِيدُ اللهِ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ: فَتَايَ، وَلَا يَقُلِ الْعَبْدُ: رَبِّي، وَلَكِنْ لِيَقُلْ: سَيِّدِي)[٣].

٦- عَنْ حُذَيْفَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ، وَشَاءَ فُلَانٌ، وَلَكِنْ قُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ)[٤].

٧- غير النبي ﷺ بعض الأسماء إلى الأفضل والأحسن، حدَّث سَعِيدُ بن الْمُسَيِّبِ أَنَّ جَدَّهُ حَزْنًا قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: (مَا اسْمُكَ؟) قَالَ: اسْمِي حَزْنٌ، قَالَ: (بَلْ أَنْتَ سَهْلٌ)[٥] قَالَ: مَا أَنَا بِمُغَيِّرٍ اسْمًا سَمَّانِيهِ أَبِي، قَالَ ابْنُ الْمُسَيِّبِ: فَمَا زَالَتْ فِينَا الْحُزُونَةُ بَعْدُ.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: ٩٢٤، كتاب الألفاظ من الأدب، باب كراهة تسمية العنب كرمًا، رقم الحديث (٢٢٤٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: ٩٢٥، كتاب الألفاظ من الأدب، باب كراهة تسمية العنب كرمًا، رقم الحديث (٢٢٤٨).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: ٩٢٥، كتاب الألفاظ من الأدب، باب كراهة تسمية العنب كرمًا، رقم الحديث (٢٢٤٩).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه: ٥٣٩، كتاب الأدب، باب لا يقال خبثت نفسي، رقم الحديث (٤٩٨٠).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: ١١٩٣، كتاب الأدب، بَابُ تَحْوِيلِ الِاسْمِ إِلَى اسْمٍ أَحْسَنَ مِنْهُ، رقم الحديث (٦١٩٣).

وهـذه الأمثلـة كلـها تـدل علـى أنَّ الـنبي ﷺ كـان ينهـى عـن بعـض الألفاظ، ولم يكن يكتفي بالنهي فقط، وإنما كان يذكر البديل المناسب للفظ المنهي عنه.

وهذا البحث يسلك المسلك نفسه؛ إذ إنه يَطَّرِح لفظ (الزائد) ويجعل محله لفظ التخطي.

وأختم هـذا المبحـث بمـا قـال ابـن هـشام (ت ٧٦١هـ) في مغـني اللبيب[1]:

"قَرَأَ غير أبي عَمْـرو (ت ١٥٤هـ) ﴿...لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن...﴾[2]

بِالْجَزْمِ فَقيل عطف على مَا قبله على تَقْدِير إِسْقاط الفاء وَجزم (أصدق) وَيُسمى العَطف على الْمَعْنى، وَيُقال لَهُ فِي غير القُرْآن العَطف على التَّوَهُّم"، وفي هـذا أدب مع كتاب الله تعالى؛ لأنَّ له خصوصية ليست لغيره، فهو كلام رب العالمين جل جلاله.

المطلب الثاني: التطبيق على جعل (التخطي) مصطلحًا بديلًا للقول بالزيادة في القرآن الكريم:

ليس بخاف على كل ذي بصيرة أن تتبع المواضع التي يرد في إعرابها كلمة (الزيادة) في القرآن الكريم، ثم البحث لكل موضع من تلك

(١) ص ٥٥٣.

(٢) المنافقون: جزء من الآية (١٠).

المواضع عن وجه يخرجه من الزيادة فيه من الصعوبة الشيء الكثير، وسيؤدي إلى إيراد أوجه لا تسلم من التكلف.

من أجل ذلك كان الحل – في رأيي – البحث عن أمر عام يمكن أن يكون مخرجًا من إطلاق الزيادة على شيء من كتاب الله تعالى، ومن هنا جاء هذا البحث ليقدم مصطلحًا بديلًا عن القول بالزيادة في القرآن الكريم.

وفي هذا المبحث طائفة من التطبيقات التي تظهر مصطلح (التخطي) على أنه بديل عن إطلاق مصطلح (الزيادة) على شيء من كتاب الله تعالى، وقد جعلت تلك التطبيقات في ثلاث مجموعات، رتبتها - حسب الكثرة- على النحو الآتي:

المجموعة الأولى: التخطي في باب حروف الجر:

- قال الله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا فَلَمْ يَجِدُواْ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا﴾[1] ففي هذه الآية الكريمة ورد حرف الجر (من) ثم اتصل به (ما)، فتخطاها (من) وعمل الجر فيما بعدها (خطيئات).

- وقال الله جل وعلا: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً﴾[2]

في هذه الآية الكريمة ورد حرف الجر (الباء) ثم اتصل به (ما)، فتخطاها (الباء) وعمل الجر فيما بعدها (نقضِ).

---

(١) نوح: ٢٥.

(٢) المائدة: ١٣.

المجموعة الثانية: التخطي في باب (إنَّ) وأخواتها إذا اتصلت بما.

أ) إذا لم تكف (ما) الحرفَ الناسخَ فنقول: تخطى الحرفُ الناسخُ (ما) وعملَ فيما بعدها.

ب) إذا كفت (ما) الحرفَ الناسخَ نقول عن (ما) حينئذ إنها مانعة من تخطي الحرف الناسخ إلى ما بعده.

- قال الله تعالى ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۖ وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[1]

في هذه الآية الكريمة وردت (ما) مانعة من تخطي (إنَّ) في موضعين من الآية الكريمة هما ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ و ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾. هذا من جهة الإعراب، وأما المعنى فحسبك ما قاله عبدالقاهر الجرجاني[2] في حديثه عن انضمام (ما) إلى (إنَّ)، وفائدة ذلك، قال: "... نعلمُ أَنْ ليس الغَرضُ مِن قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[3] أنْ يَعلَم السَّامِعُون ظاهرَ معناه، ولكنْ أن يُذَمَّ الكفَّارُ، وأنْ يُقالَ إنهم مِنْ فرطِ العِنادِ ومِنْ غلبةِ الهوى عليهم، في حُكْم مَنْ ليس بذي عقْلٍ، وإنكم إنْ طمِعْتُم منهم في أنْ يَنْظروا ويَتذكَّروا، كنتُم كمَنْ طمِعَ في ذلك مِنْ غيرِ أُولي الألباب... ثم إنَّ العجَبَ في أنَّ هذا التعريضَ الذي ذكرتُ لكَ، لا يَحصُلُ من دُونِ (إنما). فلو قلتَ: (يتذكَّرُ أُولو الألباب)، لم

(١) النساء: ١٧١.

(٢) دلائل الإعجاز ١/٣٥٤.

(٣) الرعد: جزء من الآية (١٩).

يدل ما دَلَّ عليه في الآية، وإنْ كان الكلامُ لم يتغيرْ في نفسِه، وليس إلاَّ أنه ليس فيه (إنما)...".

المجموعة الثالثة: التخطي في باب الاستثناء:

أ) التخطي في الاستثناء المفرغ، نقول عن الاستثناء المفرغ أو الناقص المنفي: إن العامل تخطى (إلا) إلى ما بعدها وعمل فيه، مع عدم وسم الكلمات المتخطاة بالزيادة، كما في قول الله تعالى ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ...﴾[1]، فمحمد ﷺ مبتدأ، ورسول خبر، وقد تخطى الإعراب (إلا)، وهي للحصر كما لا يخفى على القارئ الكريم، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾[2]، الحقَّ مفعول به، وقد تخطى الإعراب (إلا)، ومنه قول الله عز وجل: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾[3]، في هذه الآية الكريمة (ساعة) ظرف زمان متعلق بيلبثوا، وتخطى الإعراب (إلا)، وكذلك تخطى الإعراب (إلا)، فجاءت كلمة (القوم) نائب فاعل.

وقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[4]. الجار والمجرور (بالتي) متعلق بتجادلوا، (وإلا) للحصر.

---

(١) آل عمران: جزء من الآية (١٤٤).
(٢) النساء: جزء من الآية (١٧١).
(٣) الأحقاف: الآية (٣٥).
(٤) العنكبوت: جزء من الآية (٤٦).

ومن أمثلة ذلك: ما جاء إلا زيدٌ، وما رأيت إلا زيدًا، ففي هذين المثالين تخطى العامل (إلا) وعمل فيما بعدها. وهذا فيه تيسير على الطلاب عند إعراب الاستثناء الناقص المنفي (المفرغ).

قال ابن السيرافي[1]: "ومن أجل أن (إلا) حرف لا يعمل شيئا ولا يقع عليه عامل وكان ما قبلها مقتضيا لما بعدها تخطى عمل ما قبلها إلى الاسم الذي بعدها، فعمل فيه كقولك: ما قام إلا زيدٌ، وما مررت إلا بزيدٍ".

ب) التخطي في الاستثناء بغير، ومثلها سوى:

- قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ كَذَٰلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ﴾[2]، لو كان الاستثناء بإلا لقيل في غير القرآن الكريم: ما لبثوا إلا ساعةً، فيكون الإعراب حينئذ: (ساعةً) ظرف زمان متعلق بالفعل (لبثوا)، ولما كان الاستثناء في هذه الآية الكريمة بغير انتقل إعراب (ساعة) إلى (غير)، أو تخطى (ساعة) وتقهقر إلى الكلمة السابقة لها (غير).

- وقال الله عز وجل: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[3]، يقال في هذه الآية الكريمة ما قيل في الآية الكريمة السابقة: لو كان الاستثناء بإلا لقيل في غير القرآن الكريم: فما وجدنا فيها إلا بيتًا، فيكون الإعراب حينئذ: (بيتًا) مفعول به للفعل وجد، ولما كان الاستثناء في هذه الآية

(١) شرح كتاب سيبويه ٨٩/٣.
(٢) الروم: ٥٥.
(٣) الذاريات: ٣٦.

الكريمة بغير انتقل إعراب (بيتًا) إلى (غير)، أو تخطى الإعراب (ساعة) متراجعًا إلى الكلمة السابقة لها (غير) ونزل بساحتها.

ولتأكيد هذا الذي ذكرته أستدل بما ورد في التصريح بمضمون التوضيح[1]: "...فلما حملت (إلا) على (غير) انتقل إعراب (غير) إلى الاسم الذي بعد (إلا)، كما انتقل إعراب الاسم الذي بعد (إلا) إلى (غير) في الاستثناء، فيعرب الاسم الذي بعد (إلا) بما يستحقه، وتعرب هي أي: (غير) نفسها بما يستحقه المستثنى بـ(إلا)".

وبيان ذلك أنه لو قيل: نجح الطلاب إلا محمدًا، فإنَّ محمدًا مستثنى واجب النصب، وعندما يُحَوَّل الاستثناء من الاستثناء بإلا إلى الاستثناء بغير، نحو: (نجح الطلابُ غيرَ محمدٍ)، سيصبح ما بعد غير مضافًا إليه مجرورًا، وسيتخطى الإعراب كلمة (محمد) متقهقرًا إلى (غير) فيقع عليها.

* * *

(١) ٢/٥٧٦- ٥٧٧.

الخاتمة:

الحمد لله الذي علَّم وهدى، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى، محمد بن عبدالله المجتبى، وعلى آله وصحبه ومن بهداه اهتدى، وبسنته اقتدى، وعلى نهجه سار واقتفى، ولما نهى عنه وزجر اجتنب وتخطى، أما بعد: فإني أحمد الله تعالى الذي منَّ عليَّ بإتمام هذا البحث، وأعانني على ذلك، وهذا ذكر بعض ما توصل إليه البحث من نتائج:

١- تظهر ثمرة هذا البحث في تقديم مصطلح (التخطي) ليكون مصطلحًا بديلًا للقول بالزيادة في القرآن الكريم.

٢- في استعمال مصطلح (التخطي) رفع للحرج الناشئ عن استعمال مصطلح (الزيادة) في إعراب القرآن الكريم.

٣- إظهار عبارة (التخطي) - الذي ورد في كلام بعض النحويين عرضًا دون قصدٍ منهم- إلى حيز الاصطلاح.

٤- قدَّم البحث تعريفًا اصطلاحيًا مقترحًا للتخطي.

٥- عَرَضَ البحث أنواع التخطي وأسبابه وموانعه، وقدَّم لذلك أمثلة وشواهد توضحه وتؤصله.

٦- من فوائد التخطي أنه وسيلة إلى ردِّ الأقوال الذاهبة إلى زيادة بعض الكلمات في القرآن الكريم.

٧- من ثمار التخطي تيسير الإعراب؛ لأنه يبحث عن ترابط العامل بمعموله أو معمولاته.

٨- نشر مصطلح (التخطي) بين الباحثين؛ ليألفوه ويستعملوه في إعرابهم لا سيما إعراب القرآن الكريم.

٩- قدَّم البحث نماذج تطبيقية لاستعمال التخطي في إعراب بعض آي الذكر الحكيم ليحل هذا الإعراب محل القول بالزيادة في تلك الآيات الكريمة.

وبعد:

فالمأمول أن تقوم دراسات على إثر هذا البحث إما بالزيادة أو التقويم؛ لأن هذا البحث لبنة في هذا الموضوع أرجو أن تتبعه لبنات ليكتمل البناء.

وإنني إذ أطرح هذا المصطلح فإنني لا أدَّعي أني بلغت الغاية أو أوفيت على النهاية، وحسبي أني اجتهدت آملًا من الله تعالى وراجيًا له أن يقدم هذا البحث حلًّا لمشكلة تَحَرَّجَ منها العلماء كثيرًا، وها أنا ذا أضعه بين أيدي الباحثين ليدلوا بدلائهم ويطرحوا آراءهم تتميمًا للبحث أو تقويمًا، فالمرء قليل بنفسه كثير بإخوانه، والحمد لله تعالى أولا وآخرا وظاهرا وباطنا، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والله تعالى الموفق، والهادي إلى سبيل الرشاد، وإليه المآب يوم المعاد.

* * *

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.٤/١٢٣٣.
- ارتشاف الضّرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.
- الأصول في النحو، لابن السراج(ت ٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، ط١٤٢٠، ٤هـ- ١٩٩٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق وتقديم الدكتور: علي فودة نيل، جامعة الرياض (الملك سعود حاليا)، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.
- البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسي(ت ٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١٤٢٣، ١هـ=٢٠٠٢م.
- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي (ت ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
- التبيان في إعراب القرآن، تأليف أبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١٤٠٧، ٢هـ=١٩٨٧م.

- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١٤١٣، ١هـ=١٩٩٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١٤٢٢، ١هـ=٢٠٠١م.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للشيخ: عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- الجامع لأحكام القرآن الكريم للقرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق الدكتور: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط ١، سنوات الطبع مختلفة.
- دلائل الإعجاز، لعبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١ أو ٤٧٤هـ)، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.
- ديوان الهذليين، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط٤، ١٤٣٣ه= ٢٠١٢م.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط السابعة والعشرون. ١٤١٥هـ /١٩٩٤م.

- الزاهر في معاني كلمات النّاس، لأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط الثالثة، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.
- سنن أبي داود، تصنيف سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية، الرياض.
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت ٢٧٥ أو ٢٩٠ هـ)، رواية أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت ٣٨٤هـ)، حققه: عبدالستار أحمد فراج، وراجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- شرح الأشموني (ت ٩٢٩هـ) لألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية بمصر.
- شرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١٤١٠، ١هـ=١٩٩٠م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ت٦٨٨هـ) (ق٢/١) دراسة وتحقيق الدكتور: يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المؤلف: عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، (دار الكتب العلمية، بيروت)، ط١، ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م (تحدد عند الرجوع إليها).
- شرح المفصّل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، الناشر عالم الكتب، بيروت.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف إسماعيل بن حمّاد الجوهري (٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٣٩٩، ٢هـ=١٩٧٩م.
- صحيح البخاري، تصنيف الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، الرياض، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- صحيح مسلم، تصنيف الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، الرياض، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- طريقة الإعراب: دراسة منهجية تأصيلية تيسيرية، تأليف الدكتور: سعود بن عبدالعزيز الخنين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.
- كتاب سيبويه (ت ١٨٩هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١.
- اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، المحقق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط ١٤١٦، ١هـ=١٩٩٥م، من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.
- لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط الثالثة، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.
- لطائف المنان وروائع البيان في دعوى الزيادة في القرآن، تأليف الدكتور: فضل حسن عباس (ت ١٤٣٢هـ)، دار النور، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ= ١٩٨٩م.
- مجموع الفتاوى لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي(ت ٤٣٧هـ)، تحقيق ياسين محمد السواس، مؤسسة اليمامة، دمشق، بيروت، ط ٣، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.
- معالم التنزيل ومحاسن التأويل، (تفسير البغوي) للإمام محي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه/ محمد عبدالله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٩هـ.
- معاني القرآن، للفراء (ت ٢٠٧هـ)، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتي، والشيخ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ=١٩٥٥م، والجزء الثاني بتحقيق الشيخ محمد علي النجار، الدر المصرية للتأليف والترجمة، دون

تاريخ، والجزء الثالث بتحقيق الدكتور عبدالفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م.

- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، أعده الأستاذ الدكتور: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور: عبد اللطيف الخطيب، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.
- النحو الوافي، المؤلف: عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.
- الهداية إلى بلوغ النهاية، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، مجموعة رسائل جامعية، قامت بمراجعتها وتدقيقها وتهيئتها للطباعة، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٩، ٢٠٠٨م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

* * *

- Ibn as-Sarraj. Al-Usoul fi an-Nahw. Ed. Dr. Abdulhussain al-Fattli. Beirut: ar-Risalah Foundation, 1420 AH / 1999 AD.
- Ibn as-Serafi. Sharh Abyāt Sībawayh. Ed. Muhammad ar-Rrih Hashem. 1st ed. Beirut: Dar al-Jil, 1416 AH /1996 AD.
- Ibn Mālik. Sharḥ at-Tashīl. Ed. Dr. Abdulrahman as-Sayyed and Dr. Muhammad Badawi. 1st ed. Dar Hajr for publishing, 1410 AH / 1990 AD.
- Ibn Manzhur. Lisān al-`Arab. 3rd ed. Beirut: Dar Ihya' at-Turath al-Arabi, and Arab History Foundation, 1413 AH / 1993 AD.
- Ibn Taymiyyah, Taqi ad-Din A. Majmu` al-Fatāwā, Ed. Abdulrahman ibn Qasem. al-Madinah al-Munawwarah: King Fahd Complex for the Printing of the Holy Quran, 1425 AH / 2004 AD.
- IbnYa-īsh. Sharḥ al-Mufā[ss]al. Beirut: -Alam al-Kutb.
- Obadah. Muhammad I. Mu`jam Mu[st]alaḥāt an-Naḥw wa as-Sarf wa al-`Orūdh wa al-Qāfiyah. 2nd ed. Cairo: al-Ādāb Library, 2001 AD.

a. Sharh al-Ashmūi ala Alfiyat Ibn Malik. Ed. Abdulhamid as-Sayyed Muhammad Abdulhamid. Egypt: al-Azhar Library.

- Sharh al-Radī li Kafiyat Ibn al-Hajib. Ed. Dr. Yahya Bashir Masri. 1st ed. Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, 1417 AH / 1997 AD.
- Sībawayh. Kitāb Sībawayh. Ed. Abdussalam Haroun. 1st ed. Beirut: Dar al-Jil.

* * *

- AlSS`adi, Abdulrahman N. Taisīr al-Karīm Arrahmān fī Tafsīr Kalām al-Mannān. Ed. Dr. Abdulrahman ibn Mu-la al-Luwaiheq. 1st ed. ar-Risalah Foundation, 1420 AH / 2000 AD.
- Al-Sukkari, al-Hasan H. Sharh Ash`ār al-Huthlīyīn. Narration of Abu al-Hasan Ali ibn Issa ar-Rumman an-Nahwi. Ed. Abdussattar Ahmad Farraj. Revised by Mahmoud Muhammad Shaker. Cairo: Dar al-Orubah.
- Al-Suyuti, Jalal. Hamce al-Hawāme` fī Sharh Jam`e al-Jawāme`. Ed. Dr. Abdul`al Salem Makram. Cairo: `Alam al-Kutub, 1421 AH / 2001 AD.
- Al-Suyūṭi. L-Itqān fī -Ulūm al-Qur'ān. Ed. Ahmad ibn Ali. Cairo: Dar al-Hadith for publishing, 1425 AH / 2004 AD.
- Al-Ukbari, Abū al-Baqā. Al-Lubāb fī -Ilal al-Binā wa al-I`r āb. Ed. Dr. Abdulelah Nabhan. 1st ed. Beirut: Dar al-Fekr al-Mu'aser for publishing, and Damascus: Dar al-Fekr for publishing , 1416 AH / 1995 AD.
- Al-Zajjaj. Ma`āni al-Qur'ān wa I'rābuh. Ed. Dr. Abduljalil Shalabi. 1st ed. Beirut: 'Alam al-Kutb, 1408 AH / 1988 AD.
- Al-Zarkashi, Badr ad-Dīn. al-Burhān fī -Ulūm al-Qur'ān. Ed. Muhammad Abu al-Fadhl Ibrahim. Dar Ihya' at-Turath al-Arabi, 1376 AH /1957 AD.
- Az-Zajaji, Abdulrahman I. Al-lāmāt. Ed. Mazen al-Mubark. 2nd ed. Damascus: Dar al-Fekr, 1405 AH / 1985 AD.
- Diwān al-Huthalīyīn. 4th ed. Cairo: Egyptian National Library and Archives, 1433 AH / 2012 AD.
- Hasan, Abbas. An-Nahw al-Wāfi. 3rd ed. Egypt: Dar al-Ma`aref.

- Al-Khunain, Saud A. Tarīqatu al-I`rāb: Dirasah Manhajīyah Ta'sīlīyah Taīsīrīyah. 1st ed. Imam Muhammad Ibn Saud Islamic university, 1427 AH / 2006 AD.
- Al-Muradi. Taw^{d}īḥ al-Maqāṣed wa al-Masālek bi Sharh Alfīyat ibn Mālik. Ed. Dr. Abdulrahman Ali Sulaiman. 1st ed. Cairo: Dar al-Fekr al-Arabi, 1422 AH / 2001 AD.
- Al-Nisaborī, Muslim H. Saḥīḥ Muslim. 1st ed. Riyadh :International House of Ideas for publishing, 1419 AH / 1998 AD.
- Al-Qaīsi, Makki. Mushkel I`rāb al-Qur'ān. Ed. Dr. Yasin Muhammad Assawas. 3rd ed. Damuscus: al-Yamamah Foundation, 1423 AH / 2002 AD.
- Al-Qaissi, Makki A. Al-Hidāyah Ela Bulūgh An-Nehāyah. University's Theses, Edited and prepared by Qur'an and Sunnah Research Group, Islamic Shari'ah and Studies Faculty, Sharjah University, United Arab Emirates, 1st ed. 1429 AH / 2008 AD.
- Al-Qurtubi. al-Jāme` li Aḥkām al-Qurān al-Karīm. Ed. Dr. Abdullah ibn Abdulmuhsen al-Turki. 1st ed. ar-Risalah Foundation, 1427 AH / 2006 AD.
- Al-Sejstani, Suliman A. Sunan Abi Dawoud. Ed. International House of Ideas, Riyadh.
- Al-Serafi. Sharh Kitāb Sībawayh. Ed. Ahmad Hasan Mahdali and Ali Sayyed Ali. 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-`Elmiyyah, 1429 AH /2008 AD.

- Al-Bukhārī, Muhammad I. Saḥīḥ al-Bukhārī. Ed. Abu Suhaib al-Karmi. Riyadh :International House of Ideas for publishing, 1419 AH / 1998 AD.
- Al-Farā. Ma`āni al-Qur'ān. Ed. Sheikh Muhammad Ali al-Najjar et al. Dar al-Kutub al-Mesriyyah, 1374 AH / 1955 AD.
- Al-Halabi, al-Samīn. Al-Dorr al-Maṣūn fī -Ulūm al-Ketāb al-Maknūn. Ed. Dr. Ahmad Muhammad al-Kharrat. 1st ed. Damascus: Dar al-Qalam, (There are multiple printing years).
- Al-Hamadani, Abdullah A. Sharh Ibn `Aqil `ala Alfiyat Ibn Malik. Ed. Muhammad MuhI ad-Din Abdulhamid. 20th ed. Cairo: Dar at-Turath, and Dar Mesr for printing, 1400 A.H/ 1980 AD.
- Al-Jawharī, Ismā`īl H. al-Seḥāḥ: Tāj al-Lughah wa Seḥāḥ al-`Arabiyyah. Ed. Ahmad Abdulgafūr 'Attār. 2nd ed. Beirut: Dar al-'Elm Lilmalayin, 1399 AH /1979 AD.
- Al-Jawziyyah, Ibn Qayyim. Bada'i` al-Fawa'ed. Ed. Ali Ibn Muhammad al-Omran. 1st ed. Makkah al-Mukarramah: Dar 'Alam al-Fawa'ed, 1425 AH.
- Al-Jawziyyah, Ibn Qayyim. Zad al-Ma`ād fī Hadī Khair al-Ibad. 27th ed. Beirut: ar-Risalah Foundation, Kuwait: Maktabat al-Manar al-Islamiyyah , 1415 AH / 1994 AD.
- Al-Jurjani, Abdulqaher. Dalā'el al-I`jāz. Ed. Mahmoud Shaker. 3rd ed. Cairo: al-Madani Press, and Jeddah: Dar Madani, 1413 AH / 1992 AD.

List of References:

- Abbas, Fadhl H. Latā'if al-Mannān wa Rawā'ei' al-Bayān fi Da`wā az-Ziyādah fī al-Qur'ān. 1st ed. Beirut: Dar an-Nor, 1410 AH / 1989 AD.
- Al-'Akbari, Abu al-Baqa'. Al-Tibyan fi I`rab al-Qur'ān. Ed. Ali Muhammad al-Bjawi. 2nd ed. Beirut: Dar al-Jil, 1407 AH /1987 AD.
- Al-Anbari, Abu Bakr. Az-Zāher fī Ma'ānī Kalemāt an-Nās. Ed. Hatem al-Dhamen. 3rd ed. Damascus: Dar al-Bashā'er, 1424 AH / 2004 AD.
- Al-Andalusi, Abū Hayyān. Al-Bahr al-muḥīṭ. Ed. Dr. Abdulrazzaq al-Mahdi. 1st ed. Beirut: Dar Ihya' at-Turath al-Arabi, 1423 AH / 2002 AD.
- Al-Andalusī, Abū Hayyān. Irtishāf adh-Dharab men Lisān al-Arab. Ed. Dr. Rajab Othman Muhammad. Revised by Dr. Ramadhan Abdultawwab. 1st ed. Cairo: Al-Khanji Library, 1418 AH / 1998 AD.
- Al-Ansari, Ibn Hesham. Al-I`rāb -an Qawa'd al-I`rāb. Ed. Dr. Ali Fudah Neel. 1st ed. Riyadh: King Saud University, 1401 AH /1981 AD.
- Al-Ansari, Ibn Heshām. Mughnī al-Labīb `an Kutb al-`Arīb. Ed. Dr. Abdullatif al-Khatib. 1st ed. Kuwait: National Council for Culture, 1421 AH / 2000 AD.
- Al-Azharī, Khaled. Al-Taṣrīḥ bi Madhmoun at-Tawḍīḥ. Ed. Dr. Abdulfattah Behairi Ibrahim. 1st ed. Cairo: Arabic Media Azzahra', 1413 AH / 1992 AD.
- Al-Baghawi, al-Hussain. Ma`ālem at-Tanzīl wa Mahāsen at-Ta'wīl (Tafsīr al-Baghawi). Ed. Muhammad an-Nemr, Othman Jum`ah and Sulaiman al-Harash. Riyadh: Dar Taibah for publishing, 1409 AH.

Al-Takhattī in Arabic Grammar

A Fundamental Study of the Concept, Term and Replacement of the Term 'Addition' (Alziyada)

Dr. Ahmad ibn Muhammad ibn Abdullah Hazazi
Department of Grammar, Morphology and Philology
College of Arabic Language
Al-Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

Abstract:

All praise shall be exclusively to Almighty Allah, and prayer and peace shall be upon the one after whom there is no prophet. This research is about a grammatical term that has largely caused embarrasment to grammarians, who have adopted different positions in dealing with it, namely, accepting it, rejecting it and being in between. This term is " addition " (az-Ziyadah), which has received intensive treatment by old and recent grammarians (NaHwiyin). The reason behind the embarrassment of grammarians about the term "increase" is their fear of using it in grammatical analysis, especially in the analysis of the Holy Qur'an, and they are right. In order to lift this embarrassment, this research seeks to find an appropriate solution concerning this embarassment by adopting the term (al-Takhattī) which is mentioned in some grammar books starting from Sibawayh's the book (alKitāb) and allowing this term to replace the term " addition". The current research presents the reasons, types, and unacceptability of Takhattī. In addition, it provides examples and citations to clarify it and state its origin. This is reinforced by using practical examples illustrating the purpose to describe what is meant by the term. The researcher hopes that the term (Takhattī) will spread and gain familiarity among researchers, to be used in Arabic grammatical analysis ('Irab), especially in the analysis of the Holy Qur'an, to serve the book of Allah, Almighty. I do not claim that I have acheived the full aim or come anywhere near the end of the matter, but for me it is enough that I have put forward my suggestion in the hope that with the help of Allah, this research contributes to provide a solution to a problem that has greatly embarrassed grammarians. Here, I put this research in the hands of researchers to show their contributions and share their views to complete or evaluate this research; verily two heads are better than one. Finally, this research is only a building block in this edifice. I hope that more reseach will follow. Praise be to Allah, and may His peace and blessings be upon prophet Muhammad, his family and all his companions, and Allah Almighty is the guide to the straight path.